

"نحو سبل أكثر فعالية لمقاربات الأمن الإنساني في تونس"

تقرير مختبر السياسات

نزل الماجستيك تونس العاصمة

7 مارس 2019

محمد علي كردي و حلمي التومي

1 المقدمة

نظم قسم الدراسات والبحوث في مؤسسة الياسمين "تدبير" وفي إطار مشروع "نحو سبل أكثر فعالية لمقاربات الأمن الإنساني في الأردن ولبنان وتونس" مختبر سياسات جمع 58 ناشطاً محلياً ودولياً وأطرافاً متداخلة وممثلين عن بعض مؤسسات الدولة وأعضاء بلديين ونقابيين وأمنيين ووعاظ دينيين وخبراء محليين ودوليين وذلك يوم الخميس 7 مارس 2019 في نزل الماجستيك. ودارت أعمال المختبر حول إعادة صياغة مفهوم الأمن الإنساني من خلال علاقته بالسياسات الأمنية الصلبة والوقاية من التطرف العنيف، من خلال:

- النظر في التحديات التي تعيق مساهمة مفهوم الأمن الإنساني ومقارباته للوقاية من التطرف العنيف ومكافحته.
- مدى مساهمة مفهوم الأمن الإنساني في الوقاية من التطرف العنيف ضمن مختلف القطاعات الوطنية الفاعلة (الحكومة والمؤسسات الأمنية والجهات المانحة ومنظمات المجتمع المدني المحلية ومنظمات المجتمع المدني الدولية)
- تحديد أهم السياسات التي يمكن التوصية بها والتي تساعد في الانتقال من الوضع الحالي إلى الرؤية المرجوة حول مساهمة الأمن الإنساني بمختلف مقارباته للوقاية من التطرف العنيف وتعزيز صمود المجتمع التونسي.

وينفذ هذا المشروع بالتزامن في تونس والأردن ولبنان بتمويل من المنظمة الهولندية للبحث العلمي، بإشراف من معهد غرب آسيا وشمال إفريقيا (الأردن) وبالشراكة مع مؤسسة الياسمين للبحث والتواصل (تونس) والمركز اللبناني للدراسات، وبالتعاون مع منظمة ميرسي كور والمعهد العربي لدراسات الأمن.

قدمت الدكتورة تسنيم الشيرشي، المديرية التنفيذية للمؤسسة، في بداية مختبر السياسات عرضاً لأهداف المشروع ومخرجاته وتفاصيل العمل الميداني. كما أُلقت محاضرة قصيرة حول مفهوم الأمن الإنساني وعلاقته بالوقاية من التطرف العنيف ومكافحته.

2 التحديات أمام إدراك مفهوم الأمن الإنساني

خصصت الفترة الأولى للعمل في مجموعات لتحديد المعوقات أمام معرفة مفهوم الأمن الإنساني وكيفية مساهمته في الوقاية من التطرف العنيف، وقد اختلفت إجابات المشاركين ويمكن تلخيصها على النحو التالي:

1- المعوقات المتعلقة ببعض المفاهيم

- غياب مفهوم المصلحة العامة
- غياب مفهوم التنشئة
- غياب مفهوم الامن الإنساني من المناهج التعليمية
- ارتباط مفهوم الأمن لدى المواطن بالسلطة يجعله بالضرورة صلباً
- صعوبة في فهم المفهوم أصلاً (غياب برامج وآليات لتبسيطه حتى يصل للمواطن العادي)
- صعوبة إدراك مفهوم الأمن الإنساني
- ضعف السياسات الإعلامية (غياب التعريف بالمفهوم في وسائل الإعلام)

2- المعوقات المتعلقة بالتشريعات والسياسات

- طغيان الفهم القانوني الإجرائي للحقوق في حدها الأدنى
- غياب استراتيجيات تربي الفرد وتعزز توازنه وأمنه الداخلي والذاتي
- غياب المعرفة بالقوانين المتعلقة بالأمن الإنساني
- عدم ملاءمة التشريعات التونسية بالتشريعات الدولية
- غياب رؤية ونظرة استشرافية للإنسان والمجتمع
- المناهج السياسية والتربوية

3- المعوقات المتعلقة بعلاقة المواطن مع الأمن

- حاجة المواطن إلى الأمن في معناه التقليدي الضيق
- نقص في الحملات التوعوية (الحملات الاشهارية التي تعنى بالمفهوم)
- نقص التوعية داخل هياكل الدولة وانعدام الثقة في أجهزة الدولة
- التراجع في تكريس القيم والمبادئ (التواصل بين الأجيال)
- ضعف الاطلاع على الحقوق والحريات الفرديّة من طرف المواطن
- سلبيّة المواطن وغياب الفضول
- عدم الاستغلال الجيد لمصادر المعلومات
- محدودية عقلية البحث والاسترشاد في المجتمع

- ارتباط الماضي بسياسات الأمن الصلب دون غيرها
- غياب مفهوم الدولة أساساً
- تمثيلات المواطن للدولة وعلاقته بها
- غياب مفهوم التنشئة
- غياب المفهوم من المناهج التعليمية
- ارتباط مفهوم الأمن لدى المواطن بالسلطة يجعله بالضرورة صلباً
- ضعف السياسات الإعلامية (غياب التعريف بالمفهوم في وسائل الإعلام)
- غياب هيكل خاص بمفهوم الأمن
- صعوبة إدراك مفهوم الأمن

3 مساهمة مفهوم ومقاربات الأمن الإنساني في الوقاية من التطرف العنيف

بعد النشاط الأول انعقدت جلسة شارك فيها كل من السيد ماهر الزغلامي، باحث في علم الاجتماع، والسيد حميدة النيفر، كاتب ومفكر وأستاذ جامعي متخصص في أصول الدين والفكر الإسلامي المعاصر، والسيد جورج فهمي، باحث في مركز كارنيغي للشرق الأوسط وفي منتدى البدائل العربي للدراسات، والسيد بوراوي عوني، مدير مشروع لدى منظمة البحث عن أرضية مشتركة (Search for Common Grounds) ومدير ومنسق التعاون الثنائي لدى وزارة الداخلية سابقاً. حيث تمحورت هذه الجلسة حول مدى نجاعة مقاربات الأمن الإنساني في مكافحة ظاهرة التطرف العنيف والوقاية منها.

4 ظاهرة التطرف العنيف في تونس

انطلقت الجلسة بعرض السيد ماهر الزغلامي لتجربته الشخصية في العمل على مقاربات الأمن الإنساني في مكافحة التطرف العنيف ولخص ما سبق ذكره في التفاعل بين المستويات الثلاث التالي ذكرها:

المستوى الأول وهو تناول الأكاديمي أو الجهود الأكاديمية التي تبذل لمفهمة مصطلح الأمن الإنساني أي ماذا أنتجت الجامعات حول مفاهيم الأمن الإنساني؟ أما **المستوى الثاني** هو المفهمة الأكاديمية في تفاعلها مع مقاربات الدولة و"التأسيس الدولي" لمفاهيم الأمن الإنساني في الدستور والقوانين والأوامر المنظمة والتطبيقات والسياقات والتنزيلات والمشاريع والبرامج. **في المستوى الثالث** يتأسس هذا المفهوم ثم يتفاعل مع الدولة ويتفاعل أيضاً مع البرامج التي تقوم بها المنظمات الدولية وجمعيات المجتمع المدني. في ظل تفاعل القطاعات الثلاث وتناسقها، يصبح لمفهوم الأمن الإنساني قدرة إجرائية ومفهمة تخول له التدخل في عدة قطاعات والتأسيس لبرامج إصلاحية للوقاية من ظواهر مختلفة منها ظاهرة التطرف العنيف وهو ما يمكن أن يترجم إلى سياسات عمومية واستراتيجيات وبرامج ومشاريع وخطط تنفيذية.

وفي حديثه عن تجربته في المعهد التونسي للدراسات الاستراتيجية وهي المؤسسة المخول لها أن ترسم دراسات استراتيجية للدولة، ذكر الباحث انه كان جزءاً من وحدة، كانت هي الأولى من نوعها في تونس، تشكلت سنة 2012 اشتغلت على مكافحة ظاهرة التطرف العنيف في القسم الجيوسياسي لهذا المعهد.

ذكر الباحث انه لم يتعرف على مفهوم الأمن الإنساني من خلال ما قرأ، بل مما بينته دراسة استكشافية قامت بها الوحدة بغاية رصد المغذيات التي يمكن أن تؤدي إلى ظاهرة التطرف العنيف وخاصة في 2012، أي سنة بعد الثورة. حيث أشار أن هذه الظاهرة كانت في أوج عطائها وهي ظاهرة قوية ومتحركة في نفس الوقت. من ناحية أخرى شدد السيد ماهر على أنه لا يمكن تفسير الظاهرة تفسيراً أحادياً أو اختزالها في أنها نتاج طبيعي لمعطى واحد سواء كان اقتصادياً أو دينياً أو تعليمياً... وتعييب كل العناصر الأخرى. حيث بينت عملية الرصد الأولى ضرورة الانتقال من التفسير الأحادي للظاهرة وتجزئتها إلى الإقرار بتداخل العوامل المؤدية لها، مما أدى إلى اكتشاف مقاربات الأمن الإنساني.

أنتجت هذه الدراسة التي أجريت على مدار سنتين كتاباً بعنوان "السلفية الجهادية في تونس: الواقع والمآلات" شمل كل المقاربات: التعليم وضعف المناعة المكتسبة في مستوى الهوية والتمهيش الاقتصادي والاجتماعي والاستبعاد الخ. بعد مسح كل العوامل، باشر الفريق في اقتراح الحلول والانتقال للمستوى الإجرائي من خلال العمل على الاستراتيجية الوطنية لمكافحة التطرف العنيف سنة 2014. تحدث الباحث عن أهمية مقارنة الأمن الروحي الذي اعتبره "نو أولوية لان الأفراد الذين يفتقدون إلى مناعة دينية مكتسبة يصبح من السهل استقطابهم عبر خطاب آخر معتل".

من ناحية أخرى أفاد الباحث أن داخل ظاهرة التطرف العنيف هناك ما يسمى بالمراجعات الفكرية وهي تراجع بعض المتطرفين عن أفكارهم المتطرفة وتأسيسهم لأفكار جديدة مضادة تماماً للأفكار المعتلة. إضافة إلى أن الفكر الإلهابي كان واعياً بضرورة ضرب الدولة ومفاصلها المتعددة وهي مفاصل غياب الأمن الإنساني بحيث أينما غابت مفاصل الأمن الإنساني نجد الإرهاب.

من ناحية أخرى عبّر السيد ماهر أن ظاهرة الإرهاب تخطط بشكل كبير لظاهرة التهريب حيث استشهد بملحمة بن قردان التي كان من المفروض تستغل كسرديّة وطنيّة تتأسس عليها رؤية كاملة للمرونة الاجتماعية والقدرة على الصمود تجاه الظواهر المعتلة، في حين يرى أن هذا الفكر تأسس على أنه فكر مواز باعتبار أنه ينبثق من عاملين. أولاً، يدعي هذا الفكر بأنه نابت من حواضن التهميش الاجتماعي وبأنه يدافع عن المهمشين أو يدعي أنه ينبع من حواضن التدين وهو الذي يرفع راية الدين ويدافع عنه. ولكن أهالي بن قردان في انتفاضتهم عبّروا عن أنهم مهمشين لكن فكر الإرهاب والتطرف لا يمثلهم، كما عبّر الباحث عن استغرابه من أن الدولة لم تستثمر هذه الملحمة لتأسيس سردية. ففي حين أن للإرهاب القدرة على ضرب كل مفاصل الأمن الإنساني لا تزال الدولة تواجه الإرهاب الشامل بجهاز واحد وهو الأمن الصلب مما حقق استراتيجية "النكاية والإنهاك" لان الأمن لا يستطيع الدفاع عن كل مجالات الأمن الإنساني من صحة واقتصاد إلى غير ذلك.

¹ <https://ar.lemaghreb.tn/%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A9/item/35201-%D9%85%D8%B1%D9%88%D8%B1-3-%D8%B3%D9%86%D9%88%D8%A7%D8%AA-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D9%85%D9%84%D8%AD%D9%85%D8%A9-%D8%A8%D9%86-%D9%82%D8%B1%D8%AF%D8%A7%D9%86-%D8%B0%D9%83%D8%B1%D9%89-%D9%84%D8%A7-%D8%AA%D9%86%D8%B3%D9%89>

من ناحية أخرى، يرى السيد ماهر بما يتعلق بتجربته في العمل على الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الإرهاب ومن ثمّ الاستراتيجية الوطنية لتأهيل الفضاء الديني أن لمقاربة الأمن الروحي نجاعة كبيرة في الوقاية من التطرف واجتثاثه من جذوره بما يتجاوز المعالجة السطحية، ويجي أن يتم ذلك من خلال مقاربة أخرى مهمّة جدا وهي مقاربة التعليم.

5 مقارنة التعليم في تونس و تجربة التسعينات

قام السيد حميدة النيفر بالحديث عن تجربته الشخصية في أهم مقاربة من مقاربات الأمن الإنساني وهي مقاربة التعليم وتطرق إلى الإشكالات الكبرى في مستوى المناهج والبيداغوجيات التربوية والتمزق الذي حصل بين الوزارة والنقابات حول التصورات والرؤى فهذا يبيّن أنه هنالك مقاربة من مقاربات الأمن الإنساني غائبة في تونس وغيابها ليس بجديد حيث له رواسب تاريخية في كل حقبة تبرز.

في بداية المداخلة طرح السيد حميدة سؤال "ماذا حصل لهذه التجربة وماهي حدود علاقتها بالأمن الإنساني؟"

أشار السيد حميدة أن مداخلته تتلخص في بعض المعطيات التاريخية: المعطى الأول التاريخي في تونس بعد الاستقلال هو سن قانونان وهما قانون 1958 الذي أشرف عليه الوزير محمود المسعدي، والثاني هو القانون الذي أشرف عليه الوزير محمد الشرفي الذي تولى منصبه بعد الانقلاب. في تلك الفترة أدركت السلطة أنه لا بد من تغيير برامج التربية والتعليم خاصة بعد تغير المشهد السياسي والاجتماعي. تحدث السيد حميدة بعد ذلك عن المجموعة التي عملت معه والتي تكونت من 35 مريباً موزعين على الجمهورية وكانوا ينظرون في برامج التعليم وفيما ينبغي أن يكون موجود فيها. النظر مطلوب في بقية المواد لأنه لم يكن كافياً الحديث عن إصلاح التعليم من زاوية اختصاص معينة وهي التربية الإسلامية والفكر الإسلامي لأن هنالك مواد أخرى تساهم بشكل فعال في تكوين شخصية التلميذ كالتاريخ والجغرافيا والفلسفة والعلوم الطبيعية إلى غيرها.

حتى يختصر تجربته التي دامت ثلاث سنوات، قام السيد حميدة بتقسيم التحديات التي اعترضته الى ثلاثة مستويات:

المستوى الأول المتمثل في السياق الوطني في ذلك الوقت، حيث كانت الدولة تجد صعوبات في ان تبقي بيدها المسؤولية الكاملة عن برامج التعليم بصفة عامة وبرامج التربية الإسلامية بصفة خاصة. هذا إلى جانب وجود حركة إسلامية قوية في البلاد فلم يعد هناك نوع من الاصطفاة وراء مشروع موحد واختلفت الرؤى وفي حين أن الدولة كانت تعتبر أن سلطتها مطلقة. أضاف السيد حميدة ان من الصعوبات التي اعترضت عملية إصلاح البرامج هو التفكير بعقلية الخمسينات ورفض كل محاولة لملاءمة البرامج الجديدة بالسياق الوطني الذي أصبح يعتمد على العديد من الرؤى. اما **المستوى الثاني** وهو عدم التوافق داخل فريق العمل وتعهد بعضهم فرض منهجية وإيديولوجية معينة ووجهات نظر مختلفة لان أي مشروع إصلاح تعليمي لا بد أن يدرك اللحظة الحضارية الجديدة والبنية الفكرية التي ينبغي أن تخترق كافة المواد وتصبح قادرة على نوع من الالتحام الذهني والمنهجي بين مختلف الاختصاصات. وفي **مستوى ثالث** تمثلت قضية التوازنات في مشروع التعليم حيث أشار السيد حميدة إلى قضية الفرد والدولة حيث بين أننا نعيش في تونس تجربة الدولة التي لم تصنع إلا الفرد المتشظي عن المجتمع والذي يفكر في مصلحته الذاتية دون غيرها.

6 واقع السياسات الأمنية ومفهومها في تونس

وضح السيد بوراوي عوني الأمن الصلب أو العقيدة الصلبة قد تطورت نظراً لصلتها بالسلطة وليس الدولة، فلطالما كان التعامل بالمقاربة الأمنية أو بالسياسات الأمنية منذ نشأتها وتطورها يقابله تعالٍ على السياسات العمومية الأخرى. إلا أن التقاطعات الموجودة في مختلف المجالات من تقاطعات التربية والتعليم والرياضة والاقتصاد والصناعة والتجارة والجماعات المحلية تُغيّب الرؤية الشاملة للسياسات العمومية التي يجب أن تُوفر مسألة الطمأنينة بكل ما يمثل إنسانية الإنسان لتؤثر كذلك وبشكل سلبي على مفهوم الأمن الشامل.

وأضاف أن الأمن الصلب أو المقاربة الأمنية الصلبة تتعلق بغايات السلطة في حد ذاتها وليست على صلة بمفهوم الأمن المتعلق بأمن المواطن أو الأفراد أو المؤسسات. إذ يُعرّف الأفراد الأمن الصلب على أنه السلطة أو الجهاز الذي يملك الشرعية لاستخدام العنف، لذلك لطالما اقتضت فكرة الأمن الصلب على فكرة استخدامه اجرائياً كما أن استعمال مفهوم السلطة لمحاربة الإرهاب يمنع تطور مفهوم الأمن ليشمل مفهوم الأمن الإنساني. لذلك وجب ارتباط الحرب على الإرهاب بالوقاية من التطرف العنيف. فالاستراتيجية المتبعة اليوم تسمى "بالاستراتيجية الوطنية لمكافحة الإرهاب" دون ارتباطها بالوقاية من التطرف العنيف وهو ما يشكل فرقاً كبيراً.

7 التضاد في الواقع التونسي: الديمقراطية المصدرة للمتطرفين

في بداية مداخلته طرح السيد جورج فهمي السؤال التالي "لماذا تعتبر تونس الدولة المصدرة لأكبر عدد من المتطرفين لسوريا في حين انها التجربة الوحيدة لديمقراطية ناجحة في المنطقة العربية؟"

الديمقراطية ليست أداة لمكافحة الإرهاب ولكنها توفر مناخاً مناسباً لمناقشة استراتيجية لمكافحة. لقد لعب عامل التوقيت دوراً مهماً في ذلك، فقبل 2011 تحول عدد من الأفراد للفكر الجهادي داخل السجون بالأساس، أو خارج تونس ليعودوا بعد الثورة بأفكارهم المتطرفة ولم تكن الديمقراطية والحقوق الاجتماعية لتغير شيئاً مما آل إليه هؤلاء الأفراد وهو عكس الاعتقاد الراجح بأن التحول الديمقراطي هو الذي أدى إلى الفوضى في تونس، لذلك من الظلم تحميل النظام الديمقراطي مسؤولية النظم السلطوية. كما أن اختصار الديمقراطية في الانتخابات النزيهة والحرّة لا يلبي احتياجات الشباب الذين تطلّعوا إلى التغيير والتمكين وبالتالي ليس أداة لمواجهة التطرف، فالمطلوب هو تبني مفهوم أوسع للديمقراطية تكون الانتخابات جزءاً منه ولكن لا يقتصر عليها.

8 ضعف الدور الدعوي للحركات الإسلامية في تونس

كان المجال الديني التونسي في حالة فراغ بعد الثورة وقد تجسد في ضعف المؤسسات الدينية الرسمية وضعف الدور الدعوي للحركات الإسلامية في تونس وهو ما ترك المجال مفتوحاً أما الحركات السلفية الجهادية، فقد كانت هناك حاجة ماسة إلى فتح المجال الديني لان السيطرة عليه تضعف من شرعية المؤسسات الدينية الرسمية التي تتكلم باسم السلطة وليس باسم الإسلام وهو ما يؤدي إلى نشوء مجال ديني موازي.

9 مدى مساهمة الأمن الإنساني في الوقاية من التطرف العنيف

يهدف مختبر السياسات الى بيان إدراك المشاركين لمفهوم الأمن الانساني وعلاقته بمفهوم التطرف العنيف. إذ انقسم المشاركون إلى مجموعات المجتمع المدني وفاعلين محليين عن البلديات لتكون آرائهم كالآتي:

❖ مفهوم الأمن الإنساني

لقد أجمع الحضور أن الأمن الإنساني مقاربة تقوم على جملة من الإجراءات والممارسات السياسية التي تعزز قيم المواطنة والانتماء والولاء وتدعم العيش المشترك وتعزز الثقة في مؤسسات الدولة وتوفر الطمأنينة للفرد في حاضره ومستقبله. ويكون ذلك من خلال صياغة استراتيجية وطنية لتحقيق الأمن الإنساني تجمع كافة مكونات الدولة، مع ضمان استمرارية مختلف المشاريع التي يقع المصادقة عليها حتى وان تغير الافراد القائمون على هذه المشاريع. كما أكد المشاركون على ضرورة إيلاء التربية والتعليم حيزاً واهتماماً من المسؤولين الحكوميين والمحليين وذلك من خلال إصلاح المنظومة التربوية إلى جانب دعم الدولة لدور الاسرة في تربية النشء وتوفير الأمن العاطفي والأسري الذي تأكدت أهميته من خلال جميع أنشطة البحث الميداني في مختلف المناطق التي شملها البحث. فالتنشئة الاجتماعية والتربية تبدأ من الأسرة والمدرسة لذلك وجب النظر في المناهج التربوية الحالية ومناخ العمل داخل هذه المنظومة.

أما عن علاقة الفرد بالدولة، من واجبات وحقوق، فقد أكد المشاركون على إعادة صياغتها حتى تضمن الحريات الفردية وتحميها من كافة الانتهاكات. على غرار ضمان الحقوق الاقتصادية والاجتماعية بما يوفر الكرامة الإنسانية التي تعتبر ركيزة من ركائز الأمن الإنساني. وقد اقترح المشاركون تضمين أبعاد الأمن الإنساني في برامج الأحزاب والسياسات العمومية وذلك من خلال صياغة برامج وتطبيقات وقوانين، خاصة وأن البلاد تستعد لفترة انتخابية مقبلة.

وباعتبار المرأة عنصراً فاعلاً في المجتمع فإن تمكينها اقتصادياً وسياسياً يعتبر أحد أهم مداخل إرساء مفهوم الأمن الإنساني وذلك حسب ما عبرت عنه إحدى المشاركات. فعبرت عن ضرورة عدم التمييز ضد المرأة مع صياغة مقاربة مدمجة لها وصولاً إلى جندرة السياسات العمومية من خلال ضمان تكافؤ الفرص في كل المجالات مع المساواة في الأجر².

10 توصيات لصانعي السياسات

تمحور النشاط الأخير حول تحديد أهم السياسات التي يمكن التوصية بها والتي تساعد في الانتقال من الوضع الحالي إلى الرؤية المرغوبة حول كيفية ومدى مساهمة الأمن الإنساني في الوقاية من التطرف العنيف، وكانت الإجابات كالآتي:

- ضمان الأمن الغذائي وذلك أساساً بتدخل وزارتي الفلاحة والتجارة عن طريق:
- تسهيل مهمة باعثي المشاريع الفلاحية وذلك بالعمل على التكوين الجيد ومنح القروض بفائض ضعيف وكذلك بإسناد قطع أراضي لبعث المشاريع الفلاحية أو التحويلية من الدرجة الأولى.

² مشاركة في مختبر السياسات 07 مارس 2019

- تمكين الشباب من استغلال الأراضي الفلاحية الدولية والعمل على اعتماد خارطة فلاحية تتماشى مع خصوصيات كل منطقة لضمان تنويع في المنتجات الفلاحية حسب الجهة.
- توفير نقاط بيع مباشرة من المنتج إلى المستهلك والتركيز على تنفيذ المشاريع الصغرى في المعتمديات.
- ضمان الأمن الاقتصادي بتوفير الاختصاصات التي يتطلبها سوق العمل وتقديم الدعم التقني والمادي للمشاريع الصغرى والمتوسطة.
- فسح المجال لانتقال المنتجات من المنتج إلى المستهلك دون وجود الوسطاء والسماسرة.
- تفعيل دور السلطات المحلية في تعميم المعلومة والعمل على التشبيك بين صغار المستثمرين ورجال الأعمال.
- اعتماد مبدأ حقوقي في صياغة السياسات العمومية واعتماد مخططات تراعي الحقوق الفردية.
- زيادة تدعيم مفهوم المواطنة والهوية وإدماج برامج نظرية وتطبيقية تنطلق من تكوين ائتلاف مدني والتركيز على القيام بالحملات التوعوية والدورات التكوينية.
- صياغة مخططات وسياسات عامة للدولة تحترم مقاربات الأمن الإنساني في مختلف محاوره وفي رؤيته الشاملة.
- إدماج مفهوم الأمن الإنساني في البرامج التربوية في كافة مستوياتها والعمل على تبسيطه وشرح مقارباته للناشئة.
- التمكين الاقتصادي والسياسي للمرأة وكافة الفئات الهشة من خلال التكوين المستمر وفتح المجال للاستثمار بمنح الامتيازات الجبائية والقروض وكافة التسهيلات الإدارية.